والثالث مما رواه الائمة المتقنون ويمكن اجماع الثلثة في حديث واحد
فلا يبعد حينئذ اي حين اجتماعها انقطع بصدقه على الخبير المنصف فيبقى
لم كان ينفي القطع حين الانفراد ان لا ينفيه حال الاجتماع والله تعالى
اعلم بحقائق الامور كلها ثم الغرابة المذكورة التي فسرها في الشرح بانفراد
شخص واحد برواية في اي موضع وقع التفرد اي ولو في طبقة الصحابة
تنقسم باعتبار كون ذلك الانفراد حقيقيا او اضافيا الى قسمين
احدهما اما ان تكون في اصل السند اي في الموضع الذي يدور الاسناد اي
جنس اسناد ذلك المتن عليه اي على ذلك الموضع ويرجع اليه بعين يكون
الانفراد في الراوي الذي ينحصر في روايته ذلك المتن انحصارا حقيقيا
بان لا يكون لمن بعده من الرواة سبيل الى ذلك المتن الا من جهته ولو
تعددت الطرق اي المسانيد اليه ولما كان الانفراد المطلق قلما يوجد
في اواخر الاسانيد لان الاحاديث كانت يوما فيوما في ازدياد الا
انتشار وكثرة الانتشار قيده بقوله وهو اي والحال ان ذلك الموضع
طرفه الذي فيه الصحابي اراد بالطرفين مجموع الطبقتين الاوليين او
الثلاث وذلك بان ينفرد الصحابي برواية حديث من بين الصحابة فقط
او يرويه صحابيان فاكثر لكن لا يكون الراوي عنهم الا تابعي واحد او
يرويه صحابيان فاكثر عنهم تابعيان فاكثر لكن لم يروه عنهم من
الاتباع الا واحد فعلى هذا يكون قوله وهو طرفه الذي فيه الصحابي
لبيان ما هو المحقق استقراء من افراد الغريب المطلق او لبيان ما
هو غالب الوقوع منها ويمكن ان يكون المراد جانب الشيوخ فان كلا
من الرواة لجانب الشيوخ وجانب التلاميذ مدة بالفعل او القوة والحديث
انما يكون غريبا بالنسبة الى الراوي اذا وقع التفرد في جانب شيوخه وما
التفات فيه الى جانب التلاميذ مدة بخلاف وقوع الوحدة اولا فيكون الغرابة
كذلك اي في مدار السند بان يكون في راو يجد من بعده طريقا الى المتن من
غيره ايضا بان يكون التفرد في اثنائه اي في طبقاته وجوانبه وقد يكون

الانفراد

الانفراد في طبقة في مدار السند بان يكون وفي طبقة في اثنائه فيكون
غريبا مطلقا من الوجه الاول ونسبيا من الثاني وقوله كان يرويه عن
الصحابي اكثر من واحد ثم يتفرد برواية عنه واحد منهم اي من التابعين
بشخص واحد يكون مثالا للنسبي فقط ان اريد عدم انفراد الصحابي
قال العراقي في شرح الفيته ومن الغريب الحديث الذي متنه معروف
مروي عن جماعة من الصحابة اذا تفرد بعضهم برواية عن صحابي آخر
كان غريبا من ذلك الوجه انتهى والاصح لما ان العادة الاجتماعية
فالاول التفرد المطلق كتفرد اهل بشيخ ونحوه كحديث النهي
عن بيع الولاء وعن هبته والمراد من الولاء هنا ما بين المعتق ومعتقه
من العلاقة الموجبة للارث وهي كونها كلحمة النسب لا يجوز بيعه واما اذا
اعتق فاحرز معتقه تركته فله ان يتصرف في التركة كيف يشاء تفرد
به عبد الله بن دينار عن ابن عمر ولفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الولاء وعن هبته اخرجه الجماعة وقد يتفرد به راو اخر عن ذلك المتفرد
كحديث شعب الايمان وهو الايمان بضع وستون شعبة والحياء شعبة
من الايمان كذا عند البخاري وعند مسلم في رواية بضع وسبعون وفي
اخرى له بضع وسبعون او بضع وستون واختلفوا في الترجيح فقيل
لا قال ذهو المتيقن وقيل لا كثر لان زيادة الثقة مقبولة فهذا
الاختلاف انما هو من الرواة المتعددة في الطبقات المتاخرة والمراد
من الاحاد بالنسبة الى المراتب الاول كما نص عليه بقوله تفرد به ابو صالح ذكوان
السمان عن ابي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن ابي صالح ورواه عن
ابن دينار سليمان بن بلال وسهيل وغيرهما وقد يستمر التفرد في جميع
رواته او اكثرهم وفي مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة
لذلك والثاني النسبي بكسر النون وسكون السين سمي نسبيا لكون
التفرد فيه حاصلا بالنسبة الى شخص معين بان يقال لم يروه عن فلان الا فلان
وان كان الحديث في نفسه مشهورا او طرق متعددة تنبيه اعلم ان ما ذكرنا

Copyright © King Saud University